



العنف الجنساني: مؤشر أساسي

« تتسم معلومات العنف الجنساني بأنها حساسة بصورة خاصة. وبالتالي فإن جمع المعلومات حول هذه القضية يتطلب مستوى عالياً من الثقة من جهة النساء الناجيات اللواتي يملن إلى الإحساس بالخجل والذنب. وأحياناً يكن خائفات من التواصل. لذا فإن الأمر يتطلب اتباع أساليب خاصة وتوفير آليات استيعاب للتقليل من حدة هذه المشكلة. لكن النتائج ستظل منحازة طالما استمر الوصم بسبب العنف الجنساني.

« يتسم جمع المعلومات عن العنف الجنساني بأنه مكلف. وهذه نتيجة مباشرة للمتطلبات الخاصة التي من بينها التصميم المحدد ثقافياً للأدوات وأساليب الاستقصاء وأشخاص رقيقي التدريب لإجراء المقابلات إلى جانب متطلبات أخرى.

وينبغي ألا تحول هذه المصاعب دون بذل الجهود لتحسين مستوى جمع البيانات حول العنف الجنساني. كذلك، وعلى الرغم من أن قياس تصورات الناس بشأن الزيادة في العنف الجنساني لن يتمخض عن قياس لحجم المشكلة يكون قابلاً للمقارنة، إلا أنه يمكن له أن يمثل مؤشراً مهماً على التغيير في التصور المتعلق بالعنف المعمم. وثمة احتمال كبير أيضاً أن يمثل ذلك مؤشراً على الزيادة الفعلية في العنف الذي لا يزال غير مرئي على المستوى الشعبي.

اخترت النساء العنف الجنساني بصورة حاسمة مؤشراً أساسياً للنزاع في الدراسات الرائدة الثلاث التي أجراها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقاً (هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً). لقد تم تفسير المستويات المرتفعة من العنف الجنساني على أنها علامة على انهيار الضوابط الاجتماعية. إلى جانب الإقرار بأنها من ضمن إرث النزاع العنيف. إن الحصول على بيانات قابلة للمقارنة حول العنف الجنساني أمر صعب تماماً وذلك لأربعة أسباب رئيسية، هي:

« عدم وجود إطار متعارف عليه دولياً. من حيث المفهوم. يختلف تعريف العنف الجنساني اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان يتراوح بين تعريفات ضيقة جداً تتضمن فقط العنف الجسدي والجنسي وأطر أوسع تأخذ بعين الاعتبار العنف العاطفي والاقتصادي.

« يختلف فهم العنف الجنساني على المستوى الفردي اختلافاً كبيراً. وهناك عوامل تؤثر على فهم الفرد للعنف الجنساني. ومنها العرف ومستوى التعليم والخلفية الاقتصادية والإثنية وما إلى ذلك. إلا أنه يمكن التعامل مع ذلك عن طريق تقنيف المشاركين الذين تتم مقابلتهم.

بناء قدرات النساء على منع وقوع النزاعات

تقوم الأنظمة التشاركية المجتمعية لمراقبة النزاعات كذلك التي طبقها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقاً (هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً) بعمل مهم يتخطى حدود جمع البيانات. تصبح هذه الأنظمة. في الواقع. مصدراً اجتماعياً لمنع نشوب النزاعات. وقد تم بناء قدرات منظمات السلام النسائية في جزر سليمان وكولومبيا. ولم يتم ذلك فقط من خلال تنمية المهارات الخاصة بجمع البيانات وتحليلها بل وعن طريق إقامة قنوات اتصال مع السلطات العامة. ففي كولومبيا على سبيل المثال. كانت المنظمات النسائية في منطقتي كاوكا وبوليفار قادرة على إدخال شواغلهم بشأن العنف الجنساني في النظام الحكومي للإنذار المبكر. وطبعاً. لا يكون إنشاء صلات بين المنظمات النسائية وأجهزة الأمن الوطنية وصانعي القرارات والإعلام ممكناً على الدوام. وخاصة عندما تكون العلاقة بين المواطن والدولة متوترة. ويجب في مثل هذه السياقات أن يسير العمل في مراقبة النزاعات بحذر.

بناء قدرات النظام على المراقبة المراعية للاعتبارات

الجنسانية للنزاعات

تعتبر المشاركة الإيجابية للسلطات الوطنية أمراً أساسياً كي تكون المراقبة المراعية للاعتبارات الجنسانية للنزاعات فعالة. وذلك لجملة أسباب. أولاً: في غياب هذه المشاركة الإيجابية من السلطات الوطنية يمكن أن تعرّض عملية مراقبة النزاع المشاركين لخطر لا مبرر له. ثانياً: يجب أن يكون المشاركون في أي عمل تشاركي قادرين على فهم أن طاقاتهم لن تذهب هباءً منثوراً بل إنها ستتمخض عن حدوث تغيير في دراية صناع القرار بالأمور والإجراءات التي يتخذونها.

في كولومبيا. تم تقديم نتائج المشروع إلى مكتب منع نشوب النزاعات بمنظمة الدول الأمريكية حيث تم استخدامها في دعم جهود تعميم تحليل النزاعات المراعي للاعتبارات الجنسانية من قبل كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة

العاملة في ذلك البلد. وفي جزر سليمان. التزم مجلس السلم الوطني بقوة بدوره كشرريك في المشروع وشجع على هذا الأساس على تنفيذ مشروع لمنع نشوب النزاعات يراعي الاعتبارات الجنسانية. ويستخدم بعض من المنظمات الوطنية والدولية البيانات وخيارات الاستجابات للاستفادة منها في عمليات التخطيط الاستراتيجي (أنقذوا الأطفال. دائرة الوحدة الوطنية والمصالحة والسلم. وأوكسفام). من جانبه. اعتبر رئيس بعثة حفظ السلام هناك هذا العمل الريادي بأنه «أداة التشخيص الوحيدة المتوفرة».



جنديّة من قوات حفظ السلام تابعة للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور-ليشتي تلاعب طفلاً صغيراً في هيرا. 2 آذار / مارس 2000. هيرا. تيمور-ليشتي. مصدر الصورة: صور الأمم المتحدة / إسكندر ديبيني.

الحواشي:

1 تحليل التنمية المتصلة بالنزاعات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشرين الأول / أكتوبر 2003.

2 منها مثلاً: نموذج التقييم الاستراتيجي للنزاع. الذي أصدرته وزارة التنمية الدولية البريطانية.

المؤشرات مع مستوى الخطر لكل مؤشر والذي يُرمز له بلون معين. كما تشير كل دراسة استقصائية. ومن ثم تقدم المشاركون بأفكار تتعلق بالاستجابات الخاصة بالسياسات والتطبيق على مستوى المجتمع المحلي. أي المبادرات التي يمكن للمجتمعات المحلية أن تقوم بها. بالإضافة إلى مقترحات خاصة بالمستوى الوطني بما في ذلك سياسات خاصة بالحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والكنائس والمانحين.

اختلاف مؤشرات النزاع حسب النوع الجنساني

تجلت الفروقات بين الجنسين في 'مستوى الخطر' الذي عينه كل منهما لنفس النوع من المؤشرات. يظهر الصندوق أدناه بعضاً من أهم المؤشرات التي أعطتها الرجال والنساء ثقلاً مختلفاً:

اتسمت مؤشرات النزاع الخاصة بجنس محدد والتي تم التعرف عليها في جزر سليمان بأنها متعلقة إلى حد كبير بالسياق والثقافة. وهذا بالضبط ما يجعلها أداة مراقبة دقيقة للنزاع لها قيمتها. على نفس المنوال. اتسمت المؤشرات المنبثقة عن عمل مجموعة التركيز في المشروع الريادي بوادي فرغانا بأنها حساسة جداً للمظاهر المتطورة للنزاعات وكذلك لأسبابها الجذرية في هذه المنطقة التي تضم ثلاثة بلدان. فقد اعتبر الرجال والنساء. مثلاً. التأثير المتنامي للمنظمات الدينية على الشباب الذكور العاطلين عن العمل على أنه إشارة مقلقة. كما أنهما اعتبرا الهجرة مؤشراً على تعمق الأزمة الاقتصادية في المنطقة بالإضافة إلى ضعف إمكانية الحصول على الماء من أجل الزراعة. وفي المشروع الريادي في كولومبيا في الفترة 2004-2005. والذي تركز على دائرتين هما كاوكا وبوليفار. تم اشتقاق المؤشرات بحيث تركز تحديداً على فئتي الشواغل التي أثارتهما النساء أنفسهن. وهما: العنف المنزلي وأوضاع النساء المهجرات داخلياً.

لم تنح محدودية المجال بتقديم مراجعة مفصلة للمنهجية المتبعة في كل مشروع مراقبة ريادي من مشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقاً (هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً). لذا فقد أوردنا هنا النهج الذي اتبع في جزر سليمان فقط. قام المشروع الريادي في جزر سليمان عام 2005 بثلاثة دراسات استقصائية لاستحداث بيانات حول 46 مؤشراً تم التعرف عليها في العمليات التشاركية والتشاورية. وقد وظّفت هذه الدراسات عدداً من الأدوات مثل:

« قام 20 مشاركاً في المشروع من الذكور والإناث بملء نماذج المراقبة الذاتية بعد أن تم تدريبهم على مراقبة مؤشرات السلام والنزاع على مستوى المجتمع المحلي:

« شملت الدراسات الاستقصائية 200 شخص من خمسة مجتمعات محلية عمل فيها المشروع:

« أجريت دراسات استقصائية وطنية شملت 200 'مختص واسع الاطلاع' (موظفين من منظمات غير حكومية ومرجعيات دينية وموظفين حكوميين وموظفي وكالات دولية):

« اشتملت النماذج الإضافية الخاصة ببيانات لا تعتمد المؤشرات أساساً لها على نقاشات مصنفة حسب الجنس قامت بها مجموعات تركز على مستوى المجتمع المحلي. وبيانات هيكلية تم تجميعها في الإحصائيات الوطنية. وعملية مسح إعلامي يومي للصحف المحلية.

وللتأكيد على الجانب الخاص بمنع نشوب النزاعات في هذا العمل. تم وضع مجموعة من 'خيارات الاستجابات' لكل مؤشر من المؤشرات الستة والأربعين بالتزامن مع عملية جمع البيانات. وقد استعرض المشاركون جدولاً يوضح هذه

العوامل المرتبطة بالنزاع التي أعطيت ثقلاً أكبر

من قبل الرجال:

« البطالة في صفوف الذكور من الشباب: عامل مسبب لعدم الاستقرار في ظروف التوتر. ذلك أن الشباب الذكور استخدموا المطالبات بالتعويض وسيلة لكسب دخل مالي. ولا يزال النشاط الإجرامي مرتبطاً بتسرب الفتيان من المدارس.

« حدوث الجريمة: مرتبط بصورة خاصة بالشباب الذكور العاطلين عن العمل. ويُنظر إلى الجريمة على أنها آخذة في التزايد في هونيارا وأنها تتخذ صبغة أعتف.

« الثقة بين الجماعات الإثنية: مرتبطة بالصور النمطية السلبية السائدة بشأن الجماعات الإثنية المختلفة وترتبط بالتحديد القوي للهوية ضمن الجماعة نفسها لا سيما في صفوف الرجال. وقد لعب ذلك دوراً مهماً في تغذية النزاع العنيف في الماضي.

من قبل النساء:

« تجنب الأسواق و/أو الحدائق بسبب الخوف. النساء. على وجه العموم. هن الطرف الذي يمشي إلى الحدائق البعيدة أو يأخذ المحاصيل إلى الأسواق. وبسبب التوتر والعنف الفعليين (1998-2003). كانت النساء تخشى بشدة من القيام بهذا العمل مما أسفر بدوره عن انخفاض الأمن الغذائي والدخل المادي:

« الخوف من انتقام السجناء: وهي من القضايا التي أبرزتها النساء حيث تم تقديم دليل على أن النساء يتعرضن للتهديد والعقاب على يد رجال خرجوا من السجن الذي حبسوا فيه بتهم تتعلق بالنزاع في الفترة من 1998 إلى 2003.

« الخطاب السلبي غير الرسمي: وهذا له أهميته قبل حدوث التوترات وأثناءها. وهي مسألة اتخذت طابعاً جنسانياً ذلك أن النساء اعترفن بنشر قصص خلال فترات التوتر أحسسن بأنها لربما أوجعت من حدة النزاع.

« انفصال الأزواج: ارتفعت حالات انفصال الزوجين ارتفاعاً كبيراً خلال فترات التوتر وهي مرتبطة بالإدمان على الكحول إلى جانب تزايد حالات الاقتران بزوجة ثانية أو العشيقات. تنظر النساء إلى هذا على أنه مؤشر عالي الخطورة. لكن الرجال لا ينظرون إليه كذلك.



اندلاع نزاع عام 1992 بين الجماعتين الإثنيتين الإينغوش والأوسيت. وأدى إلى أعمال تطهير عرقي وتدمير للمنازل على نطاق واسع. هذه السيدة تجلس في منزلها الذي تعرض لدمار شديد وقد حفرت الطلقات ثقوباً كثيرة في جدرانها. 1 كانون الثاني / يناير 1997. أوسيتا الشمالية، الاتحاد الروسي. مصدر الصورة: صور الأمم المتحدة / ت. بولستا.

افتراضات أساسية

« ينطوي التركيز على المعلومات المجموعة عن النساء والرجال والعلاقات بين الجنسين على فهم مفاده أنه يمكن لتلك التوترات في العلاقات بينهما (العنف الجنساني، أو التغيرات السريعة في العلاقات الزوجية بطرق تضر بحقوق المرأة الجنسية أو حقوقها في الأرض، أو تطرف الرجال العاطلين عن العمل) أن تضيف إلى فهمنا للأسباب الهيكلية للنزاع والعوامل المثيرة له أو لمظاهر النزاعات السابقة أو القائمة حالياً. يمكن لهذه المعلومات أيضاً أن تبرز القدرات المتفاوتة للنساء والرجال على المشاركة في منع نشوب النزاعات.

« ينطوي التركيز على المعلومات المأخوذة من النساء والرجال على نحو منفصل على فهم مفاده أن النساء وبسبب موقعهن المختلف هيكلياً عن الرجال - حتى ضمن نفس العرق والطبقة والجماعة الإثنية - ينظرن إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية نظرة مختلفة عن الرجال. كما أن رد فعلهن يختلف تجاه ظواهر اجتماعية معينة، فقد يكون رد فعلهن. مثلاً، على درجة أكبر من الإحساس بالخطر تجاه زيادة العنف المنزلي ويفهمن أنه يجب ربط ذلك مع الزيادة المفاجئة في توفر الأسلحة الصغيرة. الرجال، كذلك، قد يتمتعون بالوعي بشأن العمليات الاجتماعية والسياسية التي تثير النزاعات في ميادين لا تتمكن النساء من الوصول إليها. منها على سبيل المثال مجالس الحكم التقليدية المؤلفة بالكامل من الرجال.

ونتيجة لذلك، يمكن أن تمر جرائم العنف الجنسي دون عقاب ويمكن أن يزداد الفقر في أوساط النساء سوءاً إذا ما تم إغفال أمرهن في إصلاح الأراضي. لذلك، ينبغي على الاستجابات الاستراتيجية أن تستجيب للاحتياجات العملية المباشرة للنساء وأن تتحدى في الوقت ذاته جوانب اللامساواة القائمة على النوع الجنساني والتي تحول دون تولي المرأة لدورها في صنع القرارات العامة التي من شأنها تمكينهن من المساهمة في منع نشوب النزاعات على المدى الطويل.

الجنسانية ومراقبة النزاع

الجوانب الأساسية

تشتمل أنظمة مراقبة النزاع على جمع البيانات وإجراء تحليلات لدراسة النزاعات والتنبؤ بها، ثمة اهتمام متزايد في ربط البيانات الهيكلية على المستوى الكلي بالمعلومات التي تم استحداثها على مستوى المجتمع المحلي عبر وسائل تشاركية، وتستخدم أنظمة مراقبة النزاع المراعية للاعتبارات الجنسانية ما يلي:

« معلومات عن النساء والرجال والعلاقات بين الجنسين:

« معلومات مأخوذة من النساء والرجال.

وذلك لفهم ديناميات النزاع، وتحديد الفاعلين والعمليات التي تحول دون نشوب النزاع، وبناء السلام بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية.

الأسباب

يتم عادة التمييز بين ثلاثة أنواع من أسباب النزاعات. وهي: **العوامل الهيكلية** الجذرية (الإقصاء السياسي الممنهج، والتحويلات السكانية، والنباتات الاقتصادية، والتراجع الاقتصادي، والتدهور البيئي) و**العوامل المحفزة** أو المستثيرة (الاحتلالات، والانقلابات العسكرية، وتزوير الانتخابات، وفصائح الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان) ومظاهر النزاع (التفسيرات السطحية، والوسائل التي تتم بها ممارسة النزاع).

« إن العلاقات بين الجنسين، على الرغم مما تشهده من ظلم وعدم مساواة، نادراً ما تكون السبب الجذري للنزاع الاجتماعي العنيف (انظر أدناه).

« يمكن لأشكال الظلم القائم على النوع الجنساني الممارس ضد النساء أو ضد الرجال، من الناحية الأخرى، أن يشكل أحياناً عاملاً محفزاً للنزاع. حيث يمكن لإساءة معاملة النساء بصورة ممنهجة على يد رجال من طبقة أو عرق أو جماعة إثنية منافسة أن يشعل فتيل ردود أفعال دفاعية عنيفة.

« تمثل أشكال الظلم القائم على النوع الجنساني أحد المظاهر المهمة للنزاع. لقد لوحظ في الكثير من النزاعات الاستخدام الممنهج للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كوسيلة من وسائل شن الحروب. لا سيما في نزاعات الإبادة الجماعية في البلقان، وفي رواندا وبوروندي، وفي دارفور في السودان؛ وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

من الضروري عدم الخلط بين مظاهر النزاع أو العوامل التي أثارته من جهة وأسبابه الحقيقية من جهة ثانية، ففي أفغانستان على سبيل المثال، تسببت معاملة طالبان للنساء في الإذانة الدولية إلا أنها لم تكن السبب في التدخل الدولي في النهاية، وفي مرحلة ما بعد طالبان، شكّل تحسين أوضاع المرأة هدفاً عمل من أجله عدد من الفاعلين الدوليين بحماس. صحيح أن هذا المشروع أساسي وله قيمته إلا أن علينا ألا نفترض أن ذلك سيعالج الأسباب الجذرية للنزاع في البلد.

ديناميات النزاع

تقتضي تحليلات ديناميات النزاع التأثير المتغير لمختلف الفاعلين والعوامل التي تعزز من قدرة الوسطاء ومسببي التغيير. وتشدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الدور التحولي الذي تلعبه كثير من النساء في التشجيع على وضع حد للنزاع. وفي تعبئة الحركات الاجتماعية المؤيدة للسلام، وفي إقامة المصالحة الاجتماعية بعد انتهاء النزاعات، ومن بين ديناميات النزاع المهمة الأخرى هي الطريقة التي بوسع النزاع عبرها إحداث تحول في العلاقات بين الجنسين، وقد تتولى النساء أدواراً اجتماعية وسياسية قيادية غير اعتيادية عندما يغادر الرجال إلى المعركة ويتركوا لهن مهمة المسؤولية عن المجتمعات، أو يمكن، بالمقابل، للنساء المقاتلات أن يعشن درجة غير مألوفة من المساواة الاجتماعية في مختلف الجماعات العسكرية، لقد كانت هذه سمة موجودة في النزاعات طويلة الأمد كحرب فيتنام والنزاع بين إثيوبيا وإريتريا وثورات الفلاحين في جنوب آسيا. كما أنها تنعكس في ترتيبات الزواج أو أدوار القيادة التي تساوي بين المقاتلين. بعد انتهاء النزاعات، تتولد رغبة مفهومة للعودة إلى الحياة الطبيعية ولكن ذلك قد يعني أيضاً العودة إلى العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، وقد قاوم أنصار حقوق المرأة تلك العودة في كثير من السياقات وسعوا إلى تأسيس المكاسب الاجتماعية والسياسية التي تحققت أثناء فترة الحرب.

الاستجابات الاستراتيجية

قد تعني الحاجة إلى إنهاء العنف، في غالبية الأحيان، استرضاء الأطراف المتحاربة عن طريق تقديم تنازلات مهمة على مستوى حقوق استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، أو إقامة منظومات حكم تخصص مناصب لتمثيل الأقليات أو منح الحكم الذاتي للمناطق المضطهدة. يمكن لهذه الاستجابات أحياناً أن تقوض حقوق النساء أو تضعف المكاسب التي تحققت على مستوى العلاقات بين الجنسين، فعندما يتم تمكين جماعات معينة، مثلاً، فإنها تقوم بتوسيع نطاق منظومتها القانونية القائمة على الأعراف أو إحياء أنظمة الحكم القبلية التقليدية المحلية أو القائمة على القرابة كوسيلة لإقرار استقلاليتها الثقافية.

الأبعاد الجنسانية للأسباب الهيكلية للنزاع

معظم الأسباب الهيكلية للنزاعات المدرجة عموماً لها بعد جنساني تنبغي مراقبته، فيما يلي قائمة بأكثر الأسباب الجذرية التي تمت ملاحظتها إلى جانب بعض من القضايا الجنسانية الموافقة لها:

« الأداء الاقتصادي: ترتبط إزالة الصبغة الرسمية عن قطاعات الأعمال بوجود عدد أكبر من النساء في وظائف ذات أجر ضئيل وفي القطاع غير الرسمي:

« التنمية البشرية: معدلات عالية للوفيات النفاسية، توقعات لم تنم تلبيتها للنساء بشأن التعليم والصحة:

« الضغط البيئي: إمكانية حصول النساء على الماء والأرض الصالحة للزراعة:

« التأثير الثقافي: الممارسات الثقافية التي تقيد النساء والتي تقدّر الفوقية الذكورية عند الرجال:

« الروابط الدولية: الاتجار بالنساء، قلة الصلات مع الميدان الدولي تعني قلة فرص تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلا فإن حقوق المرأة ستبدو غريبة ثقافياً.

« تاريخ النزاعات المسلحة: إرث الحروب السابقة مثل أطفال الاغتصاب والأرامل والأيتام:

« عدم استقرار الحكم والاستقرار السياسي: إقصاء النساء عن عملية صنع القرارات العامة، والفساد كونه يؤثر على النساء بصورة مختلفة عن الرجال:

« العسكرية: يقلل الإنفاق على الجيوش من الموارد المخصصة للخدمات الاجتماعية:

« التجانس السكاني: الشحن الطائفي/الانفصالي، التعبير الجنساني عن الاختلافات الإثنية:

« الضغط الديموغرافي: الشباب العاطلون عن العمل، ووفيات المواليد:



لمحة عامة

قام عدد من منظمات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بوضع أطر لتقييم النزاعات وتحليلها بهدف تحسين مستوى العمليات التي تقوم بها هذه المنظمات في المناطق الحساسة للنزاعات. ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من أطر التقييم التي تم وضعها حتى تاريخه تعتبر العلاقات بين الجنسين واللامساواة بينهما عوامل مثيرة للنزاع أو من القوى المحركة فيه.

سيدة مسنة تخرج من مبنى تعرض للتدمير في فوكوفار، 4 أيلول / سبتمبر 1992، فوكوفار، كرواتيا. مصدر الصورة: صور الأمم المتحدة / جون أيزاك.

إن المدخل الأساسي لإدماج المنظور الجنساني في هذا الإطار يتم بالبدء بتحليل خاص بسياق محدد للعلاقات بين الجنسين وأن تتساءل عن الطريقة التي تصوغ بها العلاقات بين الجنسين سبل مشاركة المرأة في النزاع وتأثرها به وسعيها إلى حله.

تحليل السياق

تتقاطع العلاقات بين الجنسين مع الكثير من خطوط التقسيمات الاجتماعية كالتبقة والعرق والإثنية والعمر والموقع الجغرافي مما يحدد الفاعلين الأساسيين في النزاع والقدرات النسبية لمختلف الفاعلين على تأجيج النزاع أو حله.

الفاعلون

قد تكون النساء مقاتلات أو قد يقدمن الخدمات للمقاتلين وهن يتعرضن. بكل تأكيد، بأعداد لا يُستهان بها للضرر الجسدي وفقدان الممتلكات. وتحدد العلاقة بين الجنسين الشكل الذي يتخذه هذا الضرر: فاحتمال تعرض النساء للعنف الجنسي. مثلاً هو أكبر بكثير منه بالنسبة للرجال. ومع ذلك، فقد ألقى النزوع إلى رؤية المرأة بصورة أساسية على أنها ضحية للعنف -خاصة العنف الجنسي- بظلاله على الكثير من الأدوار التي تلعبها النساء في إثارة النزاع ومواصلته أو عملية بناء السلام.

عند إشراك الفاعلين الرئيسيين في النزاع في جهود التفاوض وحل النزاع، يكون من الضروري إشراك النساء لأن تجربتهن المختلفة تمنحهن رؤى مختلفة بشأن الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي يتوجب التعامل معها في أية اتفاقية سلام تكون ضمن ترتيبات الحكم لما بعد النزاع.

كي تكون عملية منع نشوب النزاعات وحلها فعالة لا بد من إجراء تحليل لأسباب النزاعات والعوامل المثيرة لها ودينامياتها (القوى المحركة فيها) وأنماطها بالإضافة إلى العوامل والديناميات الاجتماعية التي تعزز قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة النزاع. ويعتبر التحليل المبكر والمراقبة المستمرة أمران أساسيان لاستباق وقوع النزاع وإحداث تحول في ديناميات النزاع بحيث يصبح تقديم الدعم للجماعات الاجتماعية الملتزمة بالحل غير العنيف للنزاع ممكناً. لقد أثبت صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفيم سابقاً وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً)، وفي معرض دعمه لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، أنه يمكن لإضافة البعد الجنساني إلى تحليل النزاع واستجابات المراقبة والتحول أن تسهم إسهاماً كبيراً في منع وقوع النزاع. توضح ورقة الإحاطة هذه العناصر الأساسية لتحليل النزاع تحليلاً يراعي الاعتبارات الجنسانية. وتجمع الورقة بين نتائج خلصت إليها ثلاثة مشاريع ريادية للمراقبة المراعية للاعتبارات الجنسانية للنزاعات قام بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في وادي فرغانا وكولومبيا وجزر سليمان.

الجنسانية وتحليل النزاع

نوه بادئ ذي بدء إلى أن هذه الورقة ستعتمد إطار تحليل التنمية المتصلة بالنزاعات الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.¹ والذي يشترك مع نماذج² أخرى لتحليل النزاع في ثلاثة عناصر رئيسية، هي:

« تحليل السياق (الفاعلين والأسباب والقدرات)؛

« فهم ديناميات النزاعات أثناء صيرورتها (بناء السيناريوهات لتقييم الاتجاهات)؛

« اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن وسائل المعالجة والاستجابات (مع التركيز على مأسسة الوسائل غير العنيفة لحل النزاعات المستقبلية).

الجنسانية وتحليل النزاع

كتبت هذه الورقة آن ماري غوتيز وأن-كريستين ترايبر استناداً إلى وثائق أساسية صدرت عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقاً (أصبح حالياً جزءاً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وتتناول الورقة أنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالشؤون الجنسانية والنزاع في كولومبيا ووادي فرغانا وجزر سليمان. تمت ترجمة هذا الكتاب المرجعي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفضل دعم كريم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

نُشرت أول مرة في تشرين الأول/أكتوبر 2006

الطبعة الثانية في أيلول/سبتمبر 2012

*أي إشارة إلى «صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة» في هذه الوثيقة يجب أن تُفهم بأنها تشير إلى «صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة السابق». وهو أحد أربع هيئات أدمجت في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في 21 تموز/يوليو 2010 وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 64/289.

*أي إشارة إلى «قرار الأمم المتحدة رقم 1325 والقرارات اللاحقة أو القرارات الستة بشأن المرأة والسلام والأمن» في هذه الوثيقة يجب أن تُفهم بأنها تشير إلى قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن 1325 (2000)، 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2009)، و 1960 (2010)، و 2106 (2013).

”في وقت إعادة طباعة هذا الدليل في عام 2014، تم إقرار قرارين إضافيين بشأن المرأة والسلام والأمن. وهما: 2106 (2013) و 2122 (2013). وقد أدرجنا النص الكامل لهذين القرارين في المرفقات، إلا أننا لم ندرجهما في هذه الطبعة الجديدة من الدليل.“



الجنسانية وتحليل النزاع